

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2023-133592

الصادر في الاستئناف المقيّد برقم (Z-133592-2022)

في الدعوى المقامة

المستأنف

من/ المكلف

سجل تجاري (...), رقم مميز (...)

المستأنف ضده

ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الاثنين 2023/09/18م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:

رئيساً

الدكتور / ...

عضواً

الدكتور / ...

عضواً

الأستاذ / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ: 2022/06/14م، من / ...، سجل تجاري رقم (...), على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة ذي الرقم (IZJ-2022-834) الصادر في الدعوى رقم (Z-21877-2021) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 2018م، في الدعوى المقامة من المستأنف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

أولاً: تعديل إجراء المدعى عليها على بند مصروف إدارة وتشغيل الفنادق.

ثانياً: رفض اعتراض المدعية على بند تطوير وتجهيز مخطط الأصيل.

ثالثاً: رفض اعتراض المدعية على بند مشروع المصاريف والتطوير.

رابعاً: رفض اعتراض المدعية على بند مصروف إدارة الأملاك.

خامساً: رفض اعتراض المدعية على بند الذمم الدائنة المدورة.

سادساً: إثبات انتهاء الخلاف حول بند جاري الشركاء.

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولا لدى المكلف (...), تقدم بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

إذ يعترض المكلف على قرار دائرة الفصل محلّ الطعن، فيما يخصّ بند (مصروف إدارة وتشغيل الفنادق) فيدعي المكلف بأن هذا المبلغ هو إيجار فندق ... الذي تقوم الشركة بإدارته وتشغيله، وهذا المصروف هو تكلفة الإيراد حيث تم إدراجه ضمن إيرادات الشركة بالقوائم المالية، فكيف يتم إهدار مصروف لنشاط ويتم الإبقاء على إيراده، وأضاف المكلف بأنه كيف للهيئة أن تستند أو تقوم بعدم حسم المصروف بحجة أنه غير مسدد، في حين أنه من أهم أساسيات المحاسبة هو أساس الاستحقاق الذي يظهر معه رصيد

الأجل للمورد، لذا قد يكون تم تسجيل المورد مقابل لتلك المصروفات مع العلم أنه قد يحول الحول على تلك المبالغ الخاصة بالمورد.

فيما يخص بند (مصروف تطوير وتجهيز مخطط الأصل) فيدعي المكلف بأن هذا المصروف هو من المصروفات الضرورية اللازمة للنشاط حيث أنها مصروفات على مخطط عائد للشركة، وبأن الشركة قامت بتقديم قيود تفيد بإقفال المصاريف في حساب الأرباح والخسائر وهو ما أدى إلى زيادة حساب الأرباح والخسائر وتم إضافته للوعاء فكيف يتم الأخذ وإضافة البند للوعاء والمحاسبة عليه زكويًا مرتين.

فيما يخص بند (مصروف مشاريع وتطوير) فيدعي المكلف بأن هذا المصروف هو من المصروفات الضرورية اللازمة للنشاط حيث أنها مصروفات من صميم نشاط الشركة وهو دراسة وتطوير مشاريع، وأن الشركة قامت بتقديم قيود تفيد بإقفال المصاريف في حساب الأرباح والخسائر وهو ما أدى إلى زيادة حساب الأرباح والخسائر وتم إضافته للوعاء، فكيف يتم الأخذ وإضافة البند للوعاء والمحاسبة عليه زكويًا مرتين.

فيما يخص بند (مصروف إدارة أملاك) فيدعي المكلف بأن هذا المصروف هو من المصروفات الضرورية اللازمة للنشاط حيث أنها مصروفات متنوعة إدارية ونثرية تخص أصول وأملاك الشركة، وأن الشركة قامت بتقديم قيود تفيد بإقفال المصاريف في حساب الأرباح والخسائر وهو ما أدى إلى زيادة حساب الأرباح والخسائر وتم إضافته للوعاء، فكيف يتم الأخذ وإضافة البند للوعاء والمحاسبة عليه زكويًا مرتين.

فيما يخص بند (ذمم دائنة) فيدعي المكلف بأن أرصدة الذمم الدائنة بالمبلغ المذكور والتي تم إضافتها للوعاء لا هي أرصدة مدورة ولم تستخدم في تمويل أصول ثابتة، ولم يحل عليها الحول، وأضاف المكلف بأنه لا تجب الزكاة في تلك المبالغ لكونها لم تمول أي أصل من أصول القنية. كما اعترض المكلف على بند (جاري الشركاء)، وعليه فإن المكلف يطالب بنقض قرار دائرة الفصل محل الطعن لما تقدم من أسباب.

وفي يوم الاثنين بتاريخ 2023/09/18م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل، عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم: (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ؛ وبعد الاطلاع على الاستئناف، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية، وبعد المداولة نظاماً؛ وحيث لم تجد الدائرة ما يستدعي حضور أطراف الاستئناف، قررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة،

الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولا شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن بند (جاري الشركاء)، وحيث نصّت المادة (70) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1435/01/22هـ على أنه: "للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار حكم بذلك"، كما نصت الفقرة (1) من المادة (70) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (39933) وتاريخ 1435/05/19هـ على أنه: "إذا حصل الاتفاق قبل ضبط الدعوى فيلزم رصد مضمون الدعوى والإجابة قبل تدوين الاتفاق، مع مراعاة أن يكون أصل الدعوى من اختصاص الدائرة، ولو كان مضمون الاتفاق من اختصاص محكمة أو دائرة أخرى، بشرط أن يكون محل الدعوى أو بعضه من بين المتفق عليه". وبناءً على ما تقدّم، وحيث ثبت انتهاء الخلاف بقبول المستأنف ضده (الهيئة) لطلب المستأنف (المكلف) أمام لجنة الفصل، حيث انتهى منطوق القرار إلى أنه "وبالاطلاع على المستندات المقدمة في ملف الدعوى المتمثلة الكشف التفصيلي لحساب جاري الشركاء، والذي يتضح من خلالها أن المبالغ التي حال عليها الحول لحساب جاري الشريك تتمثل بمبلغ (437,295,554) ريال، وحيث أن الهيئة قبلت في ردها إضافة المبلغ (437,295,554) ريال بدلاً من (450,149,672) ريال، وعليه ثبت للدائرة انتهاء الخلاف فيما يتعلق البند جاري الشركاء بمبلغ (12,854,208) ريال"، إضافة إلى ما ورد في رد المكلف على المذكرة الجوابية للهيئة والمرفق على النظام بتاريخ 2022/09/13م والذي جاء فيه: "تم الانتهاء من الخلاف مع الهيئة كما ذكر في قرار اللجنة الابتدائية"، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى صرف النظر عن استئناف المكلف في هذا البند.

وحيث إنه بخصوص بقية البنود محلّ الدعوى، وحيث إنه لا تثريب على الدائرة بالأخذ بأسباب القرار محلّ الطعن دون إضافةٍ عليها متى ما قدرت أن تلك الأسباب تغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها لها بما حملته تلك الأسباب يتأكد معه أنها لم تجد فيما وجّه إلى القرار من مطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولما كان ذلك وكان الثابت أن القرار محلّ الاستئناف في شأن المنازعة بخصوص البنود محل الطعن جاء متفقاً مع الأسباب السائغة التي بُني عليها والكافية لحمل قضائه إذ تولّت الدائرة المصدرة له تمحيص مكنم النزاع فيه وانتهت بصده إلى النتيجة التي خلصت إليها في منطوقه، وحيث لم تلحظ هذه الدائرة ما يستدعي الاستدراك أو التعقيب بشأنه في ضوء ما تم تقديمه من دفوع مثارة أمامها، الأمر الذي تنتهي معه هذه الدائرة إلى رفض استئناف المكلف وتأييد قرار دائرة الفصل محلّ الاستئناف فيما انتهى إليه من نتيجة في بقية البنود محلّ الدعوى محمولاً على أسبابه.

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه المكلف / ...، سجل تجاري (...)، رقم مميز (...) ضد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة ذي الرقم (IZJ-2022-834) الصادر في الدعوى رقم (Z-21877-2021) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 2018م.

ثانياً: وفي الموضوع:

- 1- رفض استئناف المكلف بشأن بند (مصرف إدارة وتشغيل الفنادق)، وتأيد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.
- 2- رفض استئناف المكلف بشأن بند (مصرف تطوير وتجهيز مخطط ...)، وتأيد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.
- 3- رفض استئناف المكلف بشأن بند (مصرف مشاريع وتطوير)، وتأيد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.
- 4- رفض استئناف المكلف بشأن بند (مصرف إدارة أملاك)، وتأيد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.
- 5- رفض استئناف المكلف بشأن بند (ذمم دائنة)، وتأيد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.
- 6- صرف النظر عن استئناف المكلف بشأن بند (جاري الشركاء)، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس الدائرة

الدكتور / ...